ملخص مقياس علل الحديث

ماستر الحديث وعلومه1

كلية العلوم الإسلامية/خروبة

2016/2/9	- لابد من اختيار موضوع للعرض - هناك ثغرة في التنظير لتعليل الأحاديث - أول من نظر للعلة: ابن الصلاح، وكل من كتب بعده فعنه: شارحا او متعقبا - أول تعريف للعلة نجده عند الحاكم في كتابه "معرفة علوم الحديث" النوع27 قال: ((وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيه مدخل،فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات: أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه)) اهـ - كلمة ابن الصلاح - العلل لها قواعد نظرية لكن في التطبيقات يختلف الأمر، فكثرتها قد تسبب تشويشا - هل العلة تطلق على غير أحاديث الثقات؟ - كيف فهم الدكتور حمزة هذا الأمر؟	تلخيص القسم النظري للدكتور العوني راجع كتاب الحاكم راجع المقدمة يظهر أن مستند د. حمزة كان أساسا الواقع العملي في كتب العلل الذي يستوي فيه حديث الثقات بالضعفاء وإنما ساق كلام الحاكم للتدليل على هذا الواقع
المقصود بالعلة فهم المليباري	راجع كتابه الموازنة /110	
2016/2/16 التعليق على فهم المليباري	- كلام الحاكم مطبق و منظر - لم يعترض على كلامه ولم يعقب أحد فيما نقل إلينا . - مبدئيا نسجل: أ/ أن المتقدمين أقرب زمنيا لفهم نص الحاكم ب / هم أكثر ممارسة للتعليل والأقرب لتصحيح كلامه ⇦ لاتؤثر هذه الملاحظة على صحة أي حكم لكن قد تؤثر على إطلاق الجزم والقطع بأي اجتهاد	

تشريح لفهم د. حمزة لكلام الحاكم	- د. حمزة حمل جملة "تكثر على أحاديث الثقات" على: أ/ الاستقلال ب/ وصرفها إلى الثقة، وجعل غير هذا الصرف مسقطا لرتبة الوثاقة ج/ ثم حمل "المجروح" على "المتروك" - خلص بعد هذا إلى نتيجة: ضرورة توسيع مصطلح الثقة ليشمل الثقات وغيرهم ممن هم دونهم. - مشكلة الدكتور حمزة في فهم نص الحاكم : ▪ حمل المجروح على المتروك. ▪ توسيع مفهوم الثقة ليشمل غيره. - يصح هذا الفهم -لو سلمنا به جدلا- بشرط أن يحمل نص الحاكم على سياق [تقسيم الرجال إلى ضعفاء وثقات] لا على سياق [بيان مواطن العلة] حتى يستقيم فهمه.	هل يمكن أن نجد شواهد لهذا الفهم في تطبيقات المتقدمين؟ راجع لسان المحدثين
2016/2/23 نقد فهم د. حمزة	- اليقين: إن كلام الحاكم سيق مساق تحديد مجال العلل لا سياق تقسيم الرجال - د.حمزة ارتكب خطأين : ▪ ادعى دعوى لا يسعف عليها برهان ▪ رتب عليها أحكاما كثيرة وجعلها أساسا منهجيا لمدرسته	-
تطبيقات عملية مثال رقم: 01	- المثال رقم1: - حديث لم ير للمتحابين مثل الزواج: - ضعفه المتقدمون - صححه الألباني - سبب الخلاف يرجع لكون محمد بن مسلم الطائفي روى الحديث موصولا مخالفا لثقات كثر رووه مرسلا - <u>إشكالات</u>:	

	▪ هل يمكن في ضوء مفهومنا للعل وخفائها وطرائق اكتشافها أن يصحح المتأخر ما أعله المتقدم؟ لو سلمنا بتوافر وتساوي الأدوات المنهجية لديها؟	
2016/03/01		
2016/03/08 عودة لتحليل كلام الدكتور حمزة	- الخطأ المنهجي الذي وقع فيه حمزة أن قراءته للنص استلزمت جعل موضوع العلة " قضية ثانوية بالرغم من كونها قضية رئيسية، وأن السياق الذي ورد فيه النص يخالف قراءته تماما . - هذا النص جعل المليباري يتشبت به كثيرا لأنه حجته الوحيدة. - هذه الحجة الوحيدة جعلت الدكتور حمزة يبني عليه وجوب إعادة النظر في علوم الحديث ويرتب عليه النتيجة الخطيرة التي يكون مفادها " ضرورة القطيعة المنهجي مع المتأخرين"	هذا الكلام فيه تعميم مبالغ فيه ماتأثير هذه النتيجة معرفيا وعلميا على علوم الحديث؟
الحديث عن رتب المعاصرين	- هل يمكن القول بن المعاصرين الحق في مخالفة ما انتهى إليه أئمة العلل وتصحيح ما أعلوه وتعليل ما صححوه ؟(الألباني نموذجا) - لابد من الانتباه جيدا لمسألة إجماع المحدثين. - يفتقد المعاصرون أداة مهمة في علم العلل هي معايشة عملية الرواية التي تؤهلهم لإدراك ما لايدرك من ذلك الواقع - راجع كلامهما للوادعي في كتابه أحاديث معلة ظاهرها الصحة.	ضرورة مراجعة الكتاب
2016/03/16 مثال رقم03	- حديث الوتر حق على كل مسلم فمن شاء فليوتر بخمس..... - الحديث أعله البخاري والنسائي والدارقطني وأبو حاتم والذهلي والبيهقي وابن حجر والوادعي - الحديث صححه ابن حبان والحاكم والغماري والألباني والأرناؤوط - سبب الخلاف: الحديث روي مرفوعا وموقوفا عن الزهري - الذين رووا الرفع: الأوزاعي / الزبيدي / ابن عيينة/ معمر بن راشد / كلهم عن الزهري - الغماري نحى إلى تصحيح روية الرفع بكثرة عدد الرافعين.	

	- **إشكال**: الترجيح بالكثرة قد يقبل الترجيح بالكثرة في العلل ؟ - راجع نصين للحاكم وابن القطان تعليقا على هذا الحديث
2016/04/05 تحليل المثال	- تحليل الحديث مرة أخرى ورؤية الكثرة مرجحة في التطبيق العملي للنقاد وتصحيح الوقف على الرفع - إشكالات مرتبطة بتحليل المثال: - هل يجب القول أنه ينبغي متابعة المتقدمين حتى لو لم نقف على تفسير العلة ؟ - إذا قلنا نعم: فما جدوى جهد المتأخرين؟ - هل المتقدمون في تعليلهم وتصحيحهم ينظرون إلى الشواهد أم إلى خصوصية الطرق؟ - هل معرفة هؤلاء وخبرتهم تكون معيارا إجباريا لمعرفة المتأخرين والمعاصرين ؟ - هل ما أعله المتقدمون لا يمكن تصحيحه؟ - مسالة الترجيح بالكثرة والشواهد